



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين أما بعد فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين
 الحلي أنه قد وردت على مسئلة شريفة ~~بعض~~ شريفة لطيفة من ابن بابويه العجلي أن
 شديد الإدراك أن عضد الدولة الغراء وركن السلطنة الزهراء حليف السجادة وحبيل الرفاعة المحترم الأعظم والجليل
 المكرم في الطالع أسعد الأسم المميز زاعم عن أبيه أنه زاده زلوه والله أرفاهه وأجزل امدلوه وأمل منصره
 وقابله زلوه وقد ظلال شفقته ورافته عن عباده وأجبه با تعطفه وبركة شفقتة ميت بلاده أنه على كل شئ
 قدير وبالحاجة جدير وهي قوله أشرف يصلح الله أحواله وبلغه من الخير استألفه مبدئه وماله أي من
 هل الكافر مكلف بالفروع أم لا وعلى التكليف هل يجب عليه القضا إذا أسلم أم لا وإن كانت
 التكليف وضعية وإذا استبصر من كان على غير الطريقة المحقة من فرق المسلمين هل تكون عبادة
 التي وقعت منه موافقة لذلك الطريقة صحيحة أم لا وأيضا المعاملات الواقعة منه والمناكح وسائر
 العقود والنيقات الواقعة على الطريقة التي كان عليها هل يقر عليها وتقبل منه أم لا أقول أما الكافر
 فهو من قسمين كافر أصلي وكافر بالارتداد والكافر بالارتداد فطر وقفا ما الكافر الأصلي فاحلف العقوبات نه
 هو مكلف بالفروع أم لا والمستور بين أصحها أنه مكلف ببدء كثير من العمل إجماع الفرق المحقة على أن الكافر
 مكلف بجميع الفروع وإنما يصح منهم الصلوة مثلا لو صلوا الدان شرط صحتها وهو اتقوا ربكم فاستمعوا له وانصتوا لعلهم
 ويسأل متى شرط الصلوة منهم ما في من إيجابها عليهم لأن هذا الشرط يمكن من تحققه فانهم قالوا رول على الإسلام ممكنون
 منه وافرقت بين تكليف المحدث بالصلوة بأن يظهر ويصحب بين تكليف الكافر بالصلوة بأن يسلم ويصنع ما
 في ذلك من مصداك المكلف لله إذا ابتعد عن الإسلام وحال ليس هو المطلوب بل المطلوب هو فزعه وإحكامه
 بأن نفع الفروع المكلف ودفع العذاب عنه تركها من عظم مصالح المكلف وهذا معلوم عند جميع الكفار بأن فخر
 أنما يمر بالإسلام لاقاة حدوده فزعه وما يترتب عليه ولهذا أخبر سبحة عن حال الكافر يوم القيمة حين قيل له
 ما سلكتك في شوق قالوا لم يكن من المصلين ولم يكن من المسلمين وكان في موضع مع الخاضعين والذين عن أن هو لكافر
 قوله نعم عنهم وكان كذا يوم الدين نعم فاحلف بعض شذلو من شذل المحسن وحكم بأن الكافر غير مكلف بالفروع

لتوهم دلالة حديث الكاهن في قوله كيف يصيب وهو لا يشهدان فقد روى الله تعالى والظاهر ان المراد منه انه اذا لم
 يثبت الشهادة التي هي ركن الاسلام وحصله كيف يصيب هو موضع كالمصطفى وبذا اهتمت ودان لم يكن راجح وذا
 قام الاهتمام بالبرهان الاستدلالي وقد وافق هذا ما حكى في القصة في ذلك فان اكثرهم قائل بجمع تكليف الكفار
 بالفرع لعدم الفأق وقد سمعت بعض فقيه من الفأق اذا ما ان الكافر الاصل اذا اسلم يجب عليه القضاء ام لا
 فالملحوظ في المسألة ان لا يجب عليه القضاء فاقترحت من الاحكام الشرعية كالصلاة والصوم واما الزكاة
 فنقض المحقق في اعتبار العلامة بسقوط حديث الاسلام يجب ما قبله وتوقف في الدار في ذلك واما ما ذكره
 فانه يجب عليه ان يقيت استطاعته المأجدة الاسلام لانه لم يفت وقته وهذه مستند على اجماع المسلمين والادلة
 العقلية وكذلك العقلية لان عدم القضاء الطيب داع الى الاسلام طلب تفضل منه وتخفيف كما ان وجوب قضاء الصلوة
 على الخاض اذا ظهرت تخفيف لانها ليست بمختلفة ولا في طبة بها بدعي في طبة بها ولهذا وجب عليها الصوم قضاء
 ووجبت عليها الصلوة ولكنها استقطبت عنها تخفيف ولهذا فاقترعت تعديايم اقرانها بغير غرض الصلوة ولم يقبل
 عليها الصلوة في استقطب القضاء تخفيف لكثرة الصلوة بغير وجوب الصوم بالامر الدال على قلته وقد حققنا في الاصول
 ان وجوب القضاء ليس بمرجوب بل بالامر الدال وان الامر انما هو لبيان ما وجبت الوقت فيجب قضاءه
 اذا فات وما وجب للوقت فلا يجب قضاءه اذا فات ولذا كان عند الامر انما هو مستلزم فيكون
 العذر اداء القضاء وكذلك حكم الكافر فانه كان مكلف فلياسم تفضل الله عليه بقاط مافات وقته واليه
 الكسرة بقوله نعم قد الذين كفروا ان ينهوا ويغير لهم ما قد سلف وقوله في الاسلام يجب ما قبله واما ما كانت
 من الاحكام الوضعية من بابية اذا وقعت منه حكم الكفر فانه اذا اسلم وجب عليه العذر وان غلب حال
 كونه هذا حكم العذر يستعسر الدليل واما العقود والديا عات فيقول من عليه اذا اتم ما وافق كماله
 اسلم على اكثر من ربع فانه يخرج منهن اربعة ويختار البقاء وكذا لو كان تحت ماله ليجز له في ذم ما لم
 والبنت فانه يفرق بينهما واذا اترافع اخصان منهم البنت يخرج الى كمالها بينهم بالحق وبيد ان يردهم الى
 ملهم وبالجملة فانه ما اشبهها مفضل في كتب الفقه هذا اذا كان الكافر اصليا سواء كان متحلا ام معطلا او اما
 ان كان كفرة عن ارتدلو سواء كان مسلم ثم كفر وهذا هو الفطر وهو ما كان حين تولد ابواه مسلمين او احدا

وكذا البوابه على الظاهر ان كان كافرا ثم اسلم ثم كوفد الى فانه يجب عليه قضا ما وجب عليه زمان رده لانه كثر
ما كلف به مستعدا وما وجب اليقين اعنى المرتضى اذا انفق طاهر لانه اذا انفق قوتبه اذا انفق ما انكر
ونزع عن ماصد منه وهذا الاشكال فيه وحكم هذا الوارد ثانيا واستنبطنا فكل ذلك فان فخر ذلك ان قد انقضى التوبة
اولا الزاوية على الاحاط واما ما به باقية ما دام في اليقين فكل وقتا لم يسلطوا انقضى بدار امره بغير دل ملكه
ينقضي المصلحة والمرتبة والمصلحة على ان لم يكن له دار توفيق العلة في حفظها كما فان علم فواتق وان مات
فهو لو رثته وهذا اوله يجوز عوده الى الاسلام ما دام حي فانه اذا كان رجلا واما اذا كان المرتضى فانه لا يستتاب
بل يجب قتله فان لم يعلم برده اصد اوله بقدره قتلته وما بغيره فهو تقيد توبته ام لا قيد للتقيد توبته وعليه يكون
القضا بالواقع زمان رده واجبا ويجوز لولي القضا عنه ان كان حيا او مطلقا على اتمامه سواء قتل التوبة
او بعد ما لم يقيد لوجع النكح من قبله وان لم يسلطوا على قبولها لانه يتبع عليه بعد وليه وان كان في التاخير
عنه بعض العذاب عند اول دخوله الى رفق فاجب له التمسك بالتخفيف لصدق عليه قوله فلا تخفف عنهم من عذابها
حيث بينه وبين ما دل على التخفيف ككل التخفيف على حال الاستعداد ثم قالوا حتى يعمله عن من ضعف من العذاب
وكان عمر وليه له يقابل ذلك ضعف عشر سنين فانه عند اول دخوله الى رفق بغير من ضعف من العذاب
عشر سنين وبعد عشر سنين بعد بغير من ضعف من العذاب ولم يجد التخفيف فله ما لو عند بغير من
اوله ثم بالوعشرين فانه يجد التخفيف والله سبحانه قد اخرج بغيره فافهم وقدر يقبل توبته في الاخرة فاحتمل
للاستيفاء عنه القدر بعد توبته عند اى كم واما في الاخرة فانه يعرف له اذا علم الله منه صدق النعم وهو الاصح
عند روع هذا التحمل له زوجة يعقد جديد بعد العدة بوقد انقضا العدة على الظاهر بعد جديد كذا لا يرجع
اليه امواله لانه انقضى التوبة ولا يملك شيئا الا ما يتلافه ويجب عليه قضا جميع ما فات من ذل امره في التمسك
المعفو الله سبحانه لانه في طيب التوبة ومطلوب بقضا ما قصر فيه فلو ان لم يقبل منه لم يمنع المكلف من اللطف
المبدول له وكيفية ما لا يطيق والله سبحانه اكرم من ذلك لانه كان بالموثني رجما وان كانت امراته
استيت فان تابت والاضرب اوقات الصلوة وتجب اوقات الصلوة وليفتق عليها في
الطعم والشر بحتى تتولد بعموت وان كانت عن فطرة وحكمها حكم الرزق غير القدر قضا امره بالاول

عنه فانه لا يكون له ولا يقضى عنها شيء من العبادات سوى ان توصى بقضاها من مالها وقوله ايده الله
 بعده ووقفه للغير ان الله تعالى في هذه اذا استبصر من كان على غير الطريقة الحققة
 من فرق المسلمين لم يكون عليهم التي وقعت منه موافقة تلك الطريقة صحيحة الا احوالها غير راسخة
 اكثر الاصحى بالحق فيهم موافقة على ان الخلف للمعنى اذا استبصر لليقضى شيئا من مالها التي عملها وقت
 ضلالتها اذا اوقفها موافقة لمذهبها ولا يعقده وقهر ابن الجنيدي وابن البراج اذا حج الخلف لم يستبصر
 عليه الدعوى وان كان ما اتى به موافقة لمذهبها والذين نظر على النظر في سند الحكم ان الخلف يقول
 مطلق اذا استبصر لم يجب عليه قضاء الصوم والصلاة اذا وقع منه ذلك موافقة لمذهبها ومعقده معالاة
 اذا كان كذلك كان ممثلا للامم الله في تدبيره فيكون بذلك خارج عن هذا التكليف ظاهر وان كان مقصرا في
 الحقيقة بحيث انه لا ينفعه هذا العزم الاخرة ولا يدخل به اجتهاد لانه لم يكن متوليا بهر البيت عند قد ظفرت
 الروايات من طرقها وطرق العامة ان كل عمل لا يكون مشفوعا بولايته على ابن الخطاب لم يحول يوم القيمة
 مشورا في ذلك ما رواه الصدوق باسمه المعين عن ابي الحسن قال لو ان رجلا غير ما غير نوع في قومه الفسنة
 التي هي من عام اليوم النار ويقوم الدين في الركن والحق ثم لقي غزيرين لا يتنالم نفعه ذلك شيئا وعن صفير
 بن محمد عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لو ان عبد الله الف عام ما قبل الله ذلك منه الا بولايته
 ودلته الله عز وجل وان ولايته للرضي الله الابواب من اعدائهم اعداء الله عز وجل ذلك بذلك اجبرته
 جبرئيل في ثلث فليؤمن ومن ثلث فليكفر ومن ثلث فليجحد ومن ثلث فليسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان يوم القيمة
 امر الله الملكين يقولان على الصراط فلان يجوز احد التبراة امير المؤمنين ع ومن لم يكن له براءة امير المؤمنين اكله
 على من ينفذ النار وذلك قوله وقضوا هم انهم مسئولون قلت فذاك الجواب ورسول الله صلى الله عليه وآله براءة
 امير المؤمنين ع قال مكتوب عليه لا اله الا الله محمد رسول الله امير المؤمنين ع ابن الخطاب وصير رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في رسول الله صلى الله عليه وآله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لئلا يترك الله احدكم على حاله
 من الرسل الى قومه محمد لو ان عبدا من عبدي عذبت حتى ينقطع ويصير كالسنة الباطل ثم اتاه باحدا
 لولديكم الحديث وعن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان قال عذبت حتى عذبت

بغيره الا اذ خالفنا راد اوله وسلم له وللدواعي من بعده ولا اذ خالفنا من تركه والتمس له وللدواعي
 من بعده وحي القول مني للملأى جهنم واجبا منها اعدائه ولطاهر الدم كان لعله ثواب نفعه الدنيا ^{التي} اذ
 البرزخ وقد خفف عنه بعض الغداس كما ذكره قول الشهيد الثاني في الروض وعلم ان هذا الحكم لا يقتضي ^{عقوبة}
 الخلف في نفسه بل ارجح انها فاسدة وان جمعت الشرائط المعبرة فيها غير اليمان والاليمان بشرط
 في صحة الصلوة كما ان الاسلام شرط فيها اذ لو كانت صحيحة لكانت صحيحة عليها الثواب وهو لا يحد الا في الاخرة فثبت
 بشرط دخوله عند الاليمان اجماعا ولان جزا الخلفين او كلهم لا يصلون بجميع الشرائط المعبرة عندنا وقد وقع
 الاتفاق ودلت السصوص على بطلان الصلوة بالاخلال بشرط او فخرنا من غير تقييد في الشرطيات
 عليه لا كس الاقتصار فيها لعدم الغاية الا ان لا يثبت للتبني على شيء منها على جهة الاقتصار فنقول قوله لا يقتضي
 الصلوة في ان الصلوة واجبة فيها كونها مسقطا للقف، وما نحن منها فان الخلف لو اخرت شيئا من شرطها عندنا فان
 الشهيد يركب الحكم بوجود القف، عليه ان كان ما فخرنا فيها عندنا فما الفرق بين الخلفين الا الحكم بالصحة
 المسقط للقف، ومنها ما لا يثبت بها الحكم قاله في الكتب عليهم اعادة مصلوه صحيحة وبقيت ما تركوه او فخرنا
 فاسداً فاذا كان ما فخرنا صحيحة عندنا فاسداً عندنا مطلقا وما فخرنا فاسداً عندنا فاسداً عندنا
 الفرق بينهما ويرى من هذا الصلوة عندنا عدم القف، اذ اشتهر عندنا وليس ذلك الا لكونها مقبولة غاية ما يقال
 ان الصلوة قد يستلزم الثواب ونحن نقول بموجبه ففي صحيح النجاشي عن ابي عبد الله ع قال قلت له عن
 رجل وهو من بعض الناس فخرنا من اهل القبلة، صبيحتين ثم من الله عليه بغيره فندب الله لم يقضي حجة الاسلام
 فقضى بغير حجة الاسلام فكل عمل عمله وهو من حاله ضلالة ثم من الله عليه بغيره فندب الله فانه يوجب عليه
 الا الزكوة فانه بعيدا لانه قد وضعها في غير موضعها لانها لا بد من الولاية واما الصلوة واجبة والصيام فليس عليه
 فقوله ع فانه يوجب عليه صريح في اتفق قالوا يستلزم للصلاة فقول الشهيد رحمه الله اذ لو كانت صحيحة لكانت
 عليها الثواب ليس بشي وانما حكم بذلك حيث حصر الصلوة واحدة وهي في الحقيقة متعددة فضمير ثوابها في الدنيا
 خاصة وصحبه ثوابها في البرزخ وصحبه ثوابها في الاخرة بدخول الجنة فالاول والثانية لا يشترط فيها الاليمان بل
 يكفي الاسلام واما الثالثة فيشترط فيها الاليمان وهذا المقام يطول في بيانها وتفصيل الحكم ولست اصبده والاصل

ان الذي يظهر ان الخالف بقول مطبق اذا استبصر لم يجب عليه قضاء صلوة وصومه اذا كان مواقيله لمذهبه معتقده
 معاقبه العلامة في المختلف ان انه ما موبه فيخرج به عن الهداية الصحيحة المتقدمة والدخول بالدية لدلالة تركه عليه اما الركوة
 فانه يجب عليه قضاء ما اجماعا للصحة المتقدمة والاحكام بالنية المعللة بانه دفعها الى غير ما كان مأكلا استحقاق
 من اهل الولاية خاصة للخبر والاجماع ولعموم قوله تعالى للذين امنوا من اهل الذمة خالصه يوم القيمة ولو دفعها
 الخالف المستقيم اهل الولاية جملتهم مذهبهم ظن منه انها تجزأ اجازات ولم تجب عليها الدعاء كادلت عليه
 الاخبار ولو ظن انها لا تجزأ وقتها انها يجب في العيى فلا يبعد السقوط ولو قلنا انها يجب في الذمة فالظاهر وجود الدعاء
 وذكره الفطر بكم الركوة وما تحجب عنه لا يجب عليه قضاءه من جهة الفرض وانما يستلزم له قضاءه ولما قلنا ان يقول
 انما يجب على من سبب الحول قضاء الحج خاصة لمضوى المضوى فيه دون غيره وعدم ذكر غيره من الصلوة والهيام
 في الدعاء مبررا ورد انهم عن الائمة كمانه خبر سليمان بن خالد الا قطع حين استبصر وكان زيدا فيمكن
 سعدان خرج مع زيد فافلت في الله عليه فابصر ذلك صبح ورجع الى ابي قبيصة وموت ورضي اهل المدينة
 عنه بعد سخطه وتوجه لموته قال للصديق ع انه منذ عرف هذا الامر اصنع في كل يوم صلاتين وقضى ما في
 قبر مع قتي قتي فقال لا تغفروا لي اى التي كنت عليها اعظم من ترك ما تركت من الصلوة قال ان الله
 بعد هذا الخبر والاجماع واقع على عدم العذر لظهوره فان ما تركه الخالف يجب عليه قضاءه انما الكلام في ان
 وقد ذكر الامام بلى سليمان بن خالد كان يقضى صلاة التي صلاها فاستأفنانته باعتبار دخوله فيها ما اخل به
 من الشرائط والاركان وهذا الحديث يؤيد ما قلنا من ان الصلوة فاستأفنانته ولكن لا يجب قضاءه ما استأفنانته
 المفهوم من هذا الخبر ان المراد منه غير ما فهمه رحمه الله عز وجل انه يعيد ما صلاها ويقضى ما فاته ما لم يفعل لان الاصل
 في العطف المغايرة والتفسير على خلاف الاصل فانه عمن قضاء ما صلاها وما لم يقض يعلم ان كل حكمه لانه
 من اهل العلم فقوله في الاجماع واقع على عدم العذر لظهوره انما يتوجه على الوجه الذي ذكره من جعل العطف
 تفسيرية ولا ضرورة وبهية المذنب مع اكمال عمل العطف على اصله من اقفانه وقوله عليه السلام فان
 اى التي كنت عليها لا يوجب حمل العطف على التفسير لان لا مندوحة عنه وذلك انه لما نهى عن
 اعادة ما صلاها لم يرعه انما يستبصرها بعد استبصاره فقد ترك منها من الشرائط والاركان ما يوجب

القضا فخره ^ع انه كما عرف عنه في الركن العظيم الذي هو عود الدين به هو كل الدين حقيقة مع انه لم يأت بشيء
 وهو ولا يتبع والاحتياج بهم على غنى عن بعض الشرط والامكان من غير التمسك به وهدية واما ما ذكره عن الوجه الثاني
 فلا بأس به ولكن لا يحسن ان يقال ان الاحتياج واقع على عدم النظر بغيره بقول مطبق لان ظاهره ان ^{لعل} الاحتياج
 يقتضي المغيرة واما حمل على تفسير فهو خلاف ظاهره وما يدل على ما ذهبنا منه من كون الصلوة والاحتياج
 للكي في القضا ولا يتجلى له وجه الاحتياج الاستحيائي بل يقول به وان لم يتبين الوجه للقفاء من ذلك
 الصحة واستقامت القضا وهذا شيء اخر غير ما نحن فيه ما تقدم من روايته بريد بن معوية العجلي عن قول الصادق ^ع
 وكل عذر على وهو من حاضره ^و من الله ^ع من الله ^ع ثم من الله عليه بالولاية فانه يؤجر عليه اوقد فخره فيه
 جميع الاعمال المأمورة ومنها الحج فانه يؤجر عليه وما يؤجر عليه لا يجب فيه ^ع على عدم اتمه كالوتر كالعقل
 او حسن متعة او ثمرة طاقون ^ع عدم اتمه ^ع ولا يؤجر على ^ع اتمه ^ع احرازه عن القضا الواجب
 بعد الاستسقاء بعض الاحكام كاعادة الصلوة وجوب التيمم عند بعض العلل في بعض الصور من منع الزمان ^ع
 عن الوضوء والجماع احتيا راع العلم بعد العلم وكذا قد اظهر من قول قد اخبرناه في حق حكم العوم
 شمول جميع الامور مع عرض موانع لبعضها تمنعها من مطبق التمسك في الموضوعات لان هذا الموانع اذا تمت
 تغير الموضوع وتغيره موجب لتغير الحكم استثنى ^ع الزكوة فقضى ^ع الزكوة يعني لا يؤجر عليها فانه يعيد ما
 لانه وضعها في غير موضعها لانه لا لاهر بالولاية يعني انها ما في الغير ولا يجوز التمسك ما في الغير بغير اذنه في تصرف
 فيه بغير اذنه كان غير متمسك بالامر فلم يؤجر ^ع اخراجها فتم عليه اعلمتها وهدى كونه له الرجوع ^ع من عطاء الزكوة
 وهو غير صحيح لانه لكونه من اهل الخلاف لانه لا تصرف فيه باذنه احتمل لا فيتم ان له الرجوع لانه لم يوطئ
 وتبرعوا وانما عطاءه لانه اهل ذلك فكلما يلزم بها وان كان يترجم انه ما تصرفه الاخراج كذلك لا اخذها
 لانه انما اخذها من جهة الاستحقاق وهو لا يتحقق ويحكم ان ان كانت موجبة فله الرجوع لما ذكره ان تصرف
 فيها وانتم فليس ذلك لانه تصرفه ما يذن ما لك ولم يعلم ان الزكوة تقبض بالميدوع ولكن ان قيل
 بانها تتعلق بالذمة وعلى القول بانها تتعلق بالعين فالملك خيرة اخراجها من اهل اللوازم او الاضناف
 من ماله المأثرون بالقيمة من غير المأثرون ويحكم ان ليس له الرجوع مطلقا لانه ملكه اياها بلا عطاء معتقد الذك والاول

عند اجماع عليه فليفتقر الى الرجوع على ايهما لانها قد تعينت بالاعطاء فان رجع على المالك جمع المالك الفقير
الى الف والرجوع على الفقير الى الف فالظاهر براءة ذمة المالك في اشتني عدل على اجماع مع انه قد قضى في رضىة فقال لو
رجع كان حلالا وهو ما رواه برديد بن معوية العجلي الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل حج وهو لا يبرئ
الامر ثم من الله عليه بمعرفة والدينونة به عليه حجة الاسلام او قضى في رضىة قال قد قضى في رضىة ولو حج كان حلالا
ومن عروين اذنية في الحسن قال كتبت الى ابا عبد الله ع اسأله عن رجل حج ولا يبرئ ولا يبرئ هذا الامر ثم من عليه
بمعرفة والدينونة به اعليه حجة الاسلام او قد قضى في رضىة قال قد قضى في رضىة الله واجب احب الله قوله ع قد قضى في رضىة الله
صريح على عدم وجوب القضاء وكذلك ما رواه عمر بن مسلم وبريد بن زرارة والفضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع في الرجل يحج
في بعض هذا الايام والحرورية والرجعية والعائنية والقدرية ثم يتوب ويعرف في هذا الامر وليس له ان يعيد كل صلوة صلا
او صوم او زكاة او حج او ليس عليه عاة شئ من ذلك قال ع ليس عليه عاة شئ من ذلك غير الزكاة فانه للابدان يؤتيها الله
وضع الزكاة في غير موضعها وانما موضعها اهل الولادة او قوله في اخر رواية ابن اذنية المتقدمة واما الصلوة واجب اداها
فليس عليه قضاءه فحج ع في كل ما رواه في روايات الباب الحج من جهة ما لا يكف القضاء وافردة من بينها باستحي بقضاء
فقد ولو حج كان احب الى ع الكتي بيمين ما دل ظاهر المتن مكتوبة ابراهيم بن محمد بن عمران الهذلي ع الله ع الله ع الله ع
في قوله ع اعد حجك فان الامم منها للكتي بيمينها وبن من قوله فليس عليه قضاءه فادركه من بينها باستحي بقضاء
على ما ذهب اليه واما المشهور في حقه ما رواه من الدولة واطلقوا ع عبادتهم ولم يفرقوا بين الحج وغيره مع وجوه التوجيه
في الاحكام التي هي ماخذ حكمهم ولعل ذلك لما يجدد ان الدولة الاعتبار فرقا لم يفرقوا في فهم من اطلاقهم ان الصلوة
والصوم واجب واحدا لا يكف قضاء شئ منها ولا يظهر من ما رواه استحي بقضاء الصلوة والصلح كاستحي بقضاء الحج ولا حل
في ظنهم المس داة لو حش الشئيد الله في رة من خبر سليمان بن خالد الاقطع وقته خبر سليمان بن خالد ما يؤمهم الهدم
حيث انها الصالح عن القضاء وحاول طرح الرواية باللعن فيها لضعف السند ثم فرغ عن ضعف السند عدم صلواتها
للهدم ويريد بالهدم المتوهم انه ع انا نرى القضاء لان الايمان بيد ما قبله لان الاسلام بيد ما قبله فيسقط القضاء
وردة لضعف سند شير الاله وبن على الحج وغيره ولو لم يكن ما شتر اليه من عدم الت و كما هو صريح الادلة لما حاجج
المزاند واجب ابن الجني وبن البراج ع وجوب الصلاة وان لم يخبر بشئ بان الايمان شرط لصحة العبادة ولم يحصل

لان فاعلم العبرة كتحصيل اثباتي السعة المادية ولم يحصل بعد خل عن الايمان اجماعا واداء ابو بصير عن ابي
 قال وكذلك ان صلب العرف فليس اجماعا ان كان قد جرح عن عبيد بن مزيار قال كتب ابراهيم بن محمد بن عمران الحمد انما
 ابو جعفر انه يحيى - وانا في لف وكنت حرة قد خلت متمقا بالعمدة اجماعا فكتب اليه اعد حجة واجوب على حاجتي
 انما نسلم ان الايمان شرط في مطلق العبرة لا شرط في اليقين بقا ان العبرة قد تكون الفائرة منها والثواب عليها
 الدين يدفع التلايا واللام اخى وكفاية شر الاعداء وسعة الرزق وما شبه ذلك وهذا العبرة ليس للايمان شرط
 انما قد حقق رسول الله ص ما اقوام واجر عليهم الحام الاسلام من المنكح والموارث والملايك وغير ذلك من شهادته
 حين تلفظوا به وليس ابو بصير في غير الايمان فقلت للمدعي انما قلتم انتم منوا ولكن قولوا اسلمن قلنا
 الايمان في قلوبكم وجميع الاعمال فيها ثم انما قد يكون الفاعل فيها والثواب عليها في الرزق كما كان من كثير من
 له عمر صالح ولم يعرف هذا الامر بانها شرط في الفاعل في جميع ما صفاه انه كذا له خذ الفاعل في قبره يدخر عليه الرزق
 فاذا كان يوم القيمة حاسبه بعد فاعله في الجنة واما المدعى انما يكون للايمان شرط فيها لان هذا المذكور في
 الحديث المنقول بالحق ليس من امر الايمان وقد يكون الفاعل فيها والثواب عليها في الدخرة وهذا الدعوى يكون الله
 شرط فيها وبها يضر الجنة والدولة والنية من نحو العبرة التي نحن لصدد ما والايمان لم يكن شرط فيها ولو كان شرط
 فيها لاجتمع الى ان الله ولا كانت الدولة والنية حاقنة للدولة ودافعة للبلد وجوزة للملك والموارث واما مع
 فلا نقول باعارة اجماعا بآد قوله فليس اجماعا ردا منه ذلك استحي باجماعنا اجماعهم عنه ولان قوله ان كان جرح
 ان حملنا قوله فليس اجماعا على الاستحي بسكان مفهومه صحتها وهو مفهوم الشرطية وان لم نقل قوله فليس اجماعا
 الاستحي بسكان الوجوب لم يكن المفهوم صحتها لان الحق يكون ان كان قد جرح بحسب اجماعنا وان لم يكن قد جرح
 فلا يجب عليه وهو باطرس ان في طريق الرواية عن ابن عمر ان ابا عبد الله عليه السلام لم يطوره واحدا وعية اسو
 التي امرنا بان نثبتها وايضا في ظاهر الرواية من قوله وكذلك ان صلبت بطران حجة وان حج لانه كافر والظاهر في
 منه العبرة فاذا سلم وجب عليه اجماعا ان كان مستطيعا وكفى في هذا حال اخر وهو انه ان كان لضيق غير معرفة لم يحكم
 بكفره وان كان غير معرفة فيشكل وقوع الايمان منه لانه ربما لا يوقع لذلك وان امكن الوقوع عقلا واما الرواية الثانية
 فيقول ان الامر فيها الاستحي بسكان فاقول ان الاستحي بسكان على انها كناية وراويها سديد زعيم وهو ضعيف في شئ وهو

ان الاحكام يستلزم الحارفة في هذا المسئلة مشتملة على هذا المصنف في الخلاف وان صلب الامر بالخبر والتشريع في الحكم
 وليكل الحكم على جهة التشريع للام ان صلب خبره والخلاف على ظاهر الكلام فان عاين ان صلبه الكفر وجوز
 عليه وقوع الالبان منه كما هو اختيار بعض علمائنا فلا شك ان التشريع وان لم يجوز كما هو ظاهر كلام المرتضى فانه
 محذور بل ان الذين امنوا ثم كفروا ثم امنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا عاينهم اظهروا الالبان ثم اظهروا الكفر فلو
 انقلبوا الى دينهم كما في استنبط تجوز الكفر مومنا والتجوز ان منبئ على الاحباط والموافاة وما عدا باطلان
 اما الاحباط فلا يستلزمه ان يكون ابي مع بني الاحسان والاساءة بمنزلة من لم يغير الاسلام والدين
 اولى ومن يستحق من مدح وذم على استألفه وحسنه او يكون بمنزلة من لم يحسن ان زلوا مستحقا على الله
 او بمنزلة من لم يسيئ ان زلوا مستحقا على الله خاصة او بمنزلة الاحسان والالذم باطل قطعاً فلهذا فلهذا وما اثنوا
 فليس عندنا شرطاً في استحقاق التواب بالالبان للان وجب الاضرار والتشريع بها التي يتقرب بها الى الله لا يجوز ان
 يكون منفصلة عنها ومتمايزة عن وقت حدوثها والموافاة منفصلة عن حدوث الالبان فلا يكون جهاداً ولا شرطاً
 في استحقاق التواب سواء اودى الاحباط فالحق عدمه واما الموافاة فالحق ثبوتها وليس هذا ايماناً به بل انك
 واما صراح لم يجوز عليه ذلك فالمراد باننا نطبق هذا الخبر المشتمل على الخلاف في الحكم هو الخلاف في
 المظهر الذي لا يشق ولا نمتهم على غير معرفة ولا بصيرة وهذا ان كان لغير المونة التي خرج بعض الحكماء
 فان منهم من هو كثير الملائة والموال في شتمه في خلاف لفظة لانه الاعتقاد واكثر الامم لا تشتم هذا السيد
 - الخلاف او المعاني بان صدق وهو في الحقيقة ليس صلب ويجوز فيه الاثبات بغير مدحها بل هي بغير مدح
 الوقوع كما ان هذا كثير حتى لو كان منهم من كان يود ان يتوصل الى قتل يسوع لهداية قومه بآمنه الى الله
 في زعمهم من الله عليه كان يسوع عارفاً بفضل الله عنده لم يستطع تقديمه من قدمه الله ورسوله
 وانما هو ان المراد بان صلب هذا الخبر زهدا وبيع التشريع بينه وبين الخلاف واما ان صلب الخبر في حق
 ذوقه كما قد مضى من حيث قبح العمل من بعد ما تبين له اجمع الهدى فانه يجوز عليه الاثبات بغير مدح لانه امر ممكن
 وقد مضى ولو ان الله لم يجمع على الهدى فلا يكون من ابي ايلي واما وقوعه فلا يكاد يقع كما ان المؤمن
 لا يكاد يقع منه الاثبات بغير مدح وان كان ممكن عقلاً وهو قول الصالحين لا يكون هو الذي هو لانه

ولا هؤلاء من هؤلاء، فاذا ذكرنا صفة هذا الباب الذي نحن لصدده فالظاهر انه الذي اود به هذا الانسان حققت
 عليهم كلمة العذاب ففرض الاستبصار في غير ذلك والامام ع يعرف هذا لا يعرف منها وعوام الشيعة لا يعرفون بين
 الناصب الحقيقي والمجازي فاذن لا الامام ع عن حكم ان صبي اجابهم عن حكم الفرد لمسئول عنه لانه يعلم انه حقيقي
 اذ هو من رايه عن نوعه بحسب رصفته يتصف بها النوع كان يقول اذا قال الناصب يريد منه الى رتبة نية واجب
 ولا يكسبهم حكم الحقيقي لان الحقيقي لا يتوجب له انما تنزل اليهم الملائكة وكلهم الموت وحسن عليهم كل الموتى حتى
 قبل ما كانوا اليوم منوا الا ان الله لا يزال فيهم التي بنوا رتبة قلوبهم الله ان تقطع قلوبهم اذ يجب
 بحكم خصوص الشخص ثم يختلف الامام ع عنهم فافهم فان قلت انهم شر كوا من رايته رواية الفضل المتقدمة
 من علم انهم كانوا غير متفصلين كالحزبية بغيرها وهم الخوارج مسئولون المرحور وراية وتفصيله في رتبة
 الكوفة كانت اول مكان اجتماعه ليدعم لعنه الله والمرحبة بالمرحبة والتخفيف في رتبة من فرق المسلمين فيلزم
 هم الذين يعقده ان الله لا يفرع من الدنيا معصية كماله ينفع مع الكفر طاعة ستموا بذلك للعقوبة هم ان الله
 ارجع تعذيبهم على المعصية بغيره اخرة عنهم وقيل انهم اجبرية الذين قال ان العبد لا فعل له واصفاه افضل
 اليه بمنزلة اضافته الى زكركم انهم ودارت له حروا سميت المجرة مرسية لانهم يؤخرون امر الله ويركعون
 الكبار وقيل سمو بذلك لاجابهم حكم الله الكبار الى يوم القيمة وعن قتيبة ان المرحبة هم الذين يقولون الا
 قل لا بعد لانهم يقدمون القدر في غير ذلك العرف والادعاء المرحوب يقول من لم يصد ولم يصم ولم يغسل
 من مجابته وهدم الكعبة وكلم الله فهو على ايمان جبرئيل وميكائيل وفي حديثهم مرسية لانهم زعموا ان
 الله تعالى اخر نصب الامام ليكون نصبه باختيار الله تعالى لعنه الله تلك الفسنة الكافرة التي لا تعقد الله
 فقد ذكرنا المرحبة والقدرة والحرورية فقالوا لعنه الله تلك الفسنة الكافرة التي لا تعقد الله
 على شيء وبالجملة الذي يظهر ان هذا الكلام لا يصدق على جميع اصناف المعتزلة المذكورة بانفسهم فظلم
 مرسية وانما خلفوا في هذه الصفة التي هي مناط التسمية وضعفها وليصدق على جميع هؤلاء يقول
 مطلق اسم الكفر يعني ان كل من قال في مقامه عبد العلم بالحق واي ان فقد كفر هؤلاء، لا يكسبهم منهم الايمان
 كما لم يخلون في حكم التسمية كنه في الحديث المتقدم ومن قال في تلك المقالة ولم يتبين له الحق في دار اعداء

من ادرك الذين هم كافر فلهذا الموازنة كافر من جهة الموازنة فاذا ارتكبت ان بقي على عقبة مذهبها
 مسلم وكان ضاللا فهو لا، ومن لم يواز من لم يبق له الحق يجوز عليه التوبة ويدخل في المومنين واليه يستوي وكذا
 سائر الفرق الا ان كان قولها منافيا لما مر الشهادتين كما لو لم يقر باحديهما كالغلاة والبراهمة فان هؤلاء
 كفا رطاهوا والذين قد تقع منه التوبة من لم يتبين له الهدى وامان من تبين له الهدى فانه لا يكفر يرجع فان قلت
 ذلك قلت انه لما كان العوام لا يعرفون الفرق فاذا سأل العالم عما اجاب به بالكم انت من المطلق النوع
 وهو يريد من يريد على ما يراه كما يشاء اليه سبحانه وجوابه عما انا جرحه ما هو في نفس الامر الوجه انما يتبين
 فلو علم جوابه ما يتبينه عامة المكلفين للاختلاف في ذلك من اكثر ما طرأ على الصواب وان كلفهم الاصابة
 فكيفها باللايطاق دأى صراذا عرفت ما ذكرنا فاعلم انه انما سيقط القضاء عن انه بالعلم غير مختبر
 مبطل للعلم او شرط كذلك وهو يقيد الاطلاق بالاطلال عندنا على مقتضى مذهبنا او على مقتضى اعتقاده او بالاطلال
 به عندنا احتمل ان لا تفقد الشهادة بالاطلال به عندنا على مقتضى مذهبنا لانه لا يخرج عن مقتضى العقيدة
 عندنا الا بالاعتقاد مقتضى مذهبنا والاكراه في نفسه فاعلم انما لم يرد منه فلا يكون ممثلا لغيره وارك للعلم البتة
 وعقب ردم الاخلال بركن مبطل في سقوط العقيدة وان لم يكن واردا في النصوص ولكن الاجماع على
 التارك للعلم يقتضي ان المذهب بركن او شرط لا يقع العلم الا به معتدات ركوا احد بعضا شرطا لا يفتقر
 فلم يفتقد ان مذهبهم صحيح في هذا العلم فلو تاركوا احد ركوا احد بعضا شرطا لا يفتقر
 فليقول والله انكم معشر الشيعة احسن من طريفة وانكم على الحق فاذا غرضنا له باتباع طريقتنا اشع فتم
 من معتد اذا دعوا به بان طريقتنا هو الذي عليه صواب لسؤال الله تعالى وهي سبب مبطل فهو عند الناس
 وعند نفسهم بين بهذا القول ومنهم من يقول كيف نتبع مذهب البراهمة ولقد عرضت انما نقضي في حق
 من هؤلاء فقلت ينبغي للواقع ان يطالب بنجحة انما رفعنا الى الله رولا العار فامسكت عنه والذين عند
 من هؤلاء انه ان عند مذهبنا لم يفتقد العلم بسقط العقيدة عنه الا ان اتفق اجماع على سقوط
 ولا اجماع وان علمك معتقده كما لو اعتقد ان الاعتقاد على ظاهر القرآن من غير المسح في الوضوء او على
 من الاعتقاد على ما هو عليه من وجوب الغسل للرجلين في الوضوء سقطت عنه العقيدة وفاق لما استظهره السني

في روض الجنان ويعبر عن عدم الاقامة كون ما صلاحه صحيحا وان كان فاسدا عندنا لا يقتضي ان يكون
 قد صحت وانما يجوز في الحقيقة ولما كان الاغلب على صحة جميع ما يقيدونه لنشر الظاهر عندنا محمد الصحيح على معتقده ولو
 العكس الفرض بان كان صحيحا هو صحيح عندنا لو كان مؤمنا فاسدا عندنا فالظاهر انه لا اقامة عليه انما يبرر بان
 كان الحكم فيه اوله واحده بعض الاصحاحات في الاقامة لعدم اعتقده صحة ولان احوال جميع ما صلاحه
 معتقده اثر وعندنا ان ما في عبارته وبعبارة من تقديره من الاطلاق ليس شئ عندنا في قوله ولو العكس
 الفرض انما مطلق فلا بد من تقييد يكون وقع منه على ما في معتقده وكذلك اكدت البعض الذين اوجبوا
 اذا انزلت بطلان ما عندنا ظاهرا فانه لا بد من تقييد باننا اذا لم نعتقد صحة ما عندنا ولا فهو صحيح فلا اقامة عليه
 وهذا القبول ليس طائرا في احكام المسئلة وان كانت للاصحاب مطلقا غير ان هذا التقييد
 فان اعتبرنا شيئا منها فلا نغير الا ما يطابق ادلة الاعتبار المستنبطة من الاخبار والمطابقة فان الاتباع عندنا
 لا يكون صحيحا ولا يصح بنا شئ من الاحكام عليه مطلقا الا اذا كان مستبطلا من انهم قد اوجزاهم ناطقة على
 كثره ان كل ما لا يخرج عن فوهو باطل وكل ما في ايد من الحق في عتقها اذ وكل ما عند جميع اهل الحق
 فهو في وما شبه هذا المصنف اذ عنيهم وزياراتهم ان الحق لهم ومعهم وفيهم وهم وانما هذا لا يتوقف فيه
 الاجابة بل هو بطلانهم الذي اقام الله فيه ان جعلهم ابواب فيضه ومي شيتته وخران او امره وفي رواية
 وما كتبت لك هذا في ما كتبت في النوادي صرح ان كانت الصلوة مثلا صحيحة فلا شبهة
 وعلمنا بذلك كلفنا عنه القضاء وذلك على ما تقدم من التفسير بفضل الله عن استبصار وترهين
 لم يستبصر الا تبصرا ولاننا انما قبلت لانه لا يعرفها فانها خالفة لمروا الله ثم فهو عندنا بطلان
 ليس على العبد ان يعلموا حتى يعلم الله وقدره اناس في سعة ما يعلموا وقد في ما كان الله ليضل
 قوما بعد اذ هديهم حتى ياتيهم ما يقول فلو علمنا انه يعلم ان ما فعله ليس باق لمروا الله من التكليف
 كان صميته على مقتضى مذهبه ايم باطله حكم عليه وجوب القضاء وان لم يعلم بالواقع حكم عليه سقوط
 القضاء لان الاصل في الامر ان يكون معتقدا المذهب وباللارجع عنه وقد ذكرنا سابقا ان الاديان
 ليس شر ما في جميع الادوية فينا في حيز اذ في الدخلة واما الادوية التي جازا في الدنيا اذ البرزخ فلا

وما استدل به استهدة على ان اعمالهم باطله على الخلافة ليس يصح بتدقيق بعض الدلائل من الكفر من كبر
 والدمرية وغيرهم ويستيقول بانوا بان الدنيا اذ في البرزخ اذ في الآخرة فزاد الوطد الطيرسي رقة امانته
 عن النبي صلى الله عليه وسلم جبرئيل عن حال حاتم يوم القيمة فقال ان الله يعطيني الجنة تباً من مدركي لصيبة ومجملته
 بالمعنى انه مات على الشرك وكبره الذي هو سب لماتيه من ان راعيه من الدوال التي ياخذونها بالغيث وهذا
 ظاهر وما يقع من الكفر من العفو وحل الصدقات والملاصق والفرقة مملوكة كلها يتناولون عليها كل
 بحسبه ما استدل على بطلان اعطاه ما رواه عن ابن ابي عمير النعمان عن محمد بن حكيم قال كنت عند ابي عبد الله ثم اذ
 عليه كوفيان كانا زبديين فقالا جندنا اكلنا يقول يقول وان الله من عني بولايتك فندفع شي من عني
 فقالوا اما الصلوة والصوم والنجاة فان الله يتبعكم ذلك فيلج بكم واما الزكاة فلا والله ابعدها منكم
 مسلم واعطيتهم غيره اؤدوا الذي ينظر الى ان معنى قوله يتبعكم ذلك ليس للان العشر طهارة الايمان فاذا لم
 يبق وقت شرط وقع باطلا فلو تعقبه الشرط وقع باطلا ولله لانه باطل لافان فيه ولكن الله سبحانه يفضله بكم للؤمنين
 بل لان مراتب الله عليه السلام على النبي وز الدنيا سواء وقع من مؤمن ام لا كما اذ هم المؤمن عمل الدنيا وعمل الذي
 البرزخ وعمل بعد الآخرة والايان شرط لان ذلك كذا كما ذكرنا مراراً والاحاديث في هذا التخصيص كثيرة
 حجة منها صريح ومنها قوي برقة القرآن فاستدعى كان يريد العاجلة عجل له فيها ما نال من مزيد وقته
 ومن اعظم من اقر على الله كذا كذا او كذا فيهم من الكفر والتمس ذلك في الآية فاذا كان شئ من
 عمل الدنيا او برزخها اذكره في السجدة اتبع به اسبق له لاحد الامتثالين امانه لما صرح لم تقع منه نورا
 تمنع ذلك العمل من البقاء وليس من الاجباط لمصطلح عليه وان كان من الاجباط بنواخر ليطول الكلام بذكره فان
 انقضى الفهم من موضع من هذا الرسالة ذكره وذكرناه والافلا واما لانه قبل الايمان لم يكن منه اعم صالحه تعينه
 للبقاء الى ان يلحق بالآخرة فلا يخفى وقع منه اعم صالحه في الضيق من الدلائل بالقول واليه استدل به بقوله
 فمن يعرض الصالحات في حقها فلا كفران لسعيه انا له كما تبون يعني فمن يعرض الصالحات وهو مؤمن
 بولايتهم وسترهم وظاهر باطنهم عن شكر جميع سعيه في الدنيا مطلقاً وانما تبون جميع ما سعى الوارث ومع هذا
 نقول ان قبول العمل او اتمامه العفو تفضله من سعيه فلا يتحقق هو ولا أحد من جميع اهل بيتنا الا بفضل الله

بغير شرط واختيار القيد من غيره كذلك ولو كان كذلك لم يثبت كونه وقط - فائدة اشترط كيف وقيدت
 بهي الترتيب بين العذر الذي اختار فيه تركي او شرط وقته فلو كان اشترط منهم على التقييد لا قيد او اصاب ذلك انما قد
 ثبت عندنا ان ابنه قد ابرأ من ابيها ونهر عن ابيها وسكت عن ابيها، ولم يكن سكوته عنها يخرج له ثم خلفاوه قال
 عليهم السلام وحفظه ثم روي عنه ان لا تخطي طب الناس الا بالبيع فويل وصدايق هذا الامر نظرا فيما سكت فيه
 بعضا منه لم يتعرض له بوجه فافضلنا بقوله انما سكت عنه ما لم يعلموا فلي امرنا بنزح البئر اذا تجسر حتى نأخذ
 وسكت عن تعيير اللاد - ولم يجد تعرض شي للتعري ولا لتوبيخ ثم وجدنا ان سكت عنه ما لم يعلموا حكما لها
 تبع لتعير البئر ووجدنا بعضا منه تعرض له في موضع اخر كالحض لصده ثم ما قبلت في التقييد وهو مخ عن
 لانه لم يفرق وهو بين افرأ الصلوة مثلا من سكر الكفا في في القبول لكنا وكذا اذا رد ذلك او كذا وسقط
 القضا وعدمه كذا وكذا ثم خاطب بفرغ الحمد التي اطلقنا على حد قوله في قولنا ان لا تخطي طب الناس الا بالبيع
 عرفنا التقييد لانه خاطب به ووجدنا بعضا منه عطا حكم جميع افرأه بقول عام وضابطه كلية وكفى منوف
 ان الحكمي لم يمت والافروقت والاحكام افرأه فكلن باليت ووجدنا بعضا منه عطا حكم جميع افرأه
 في الواقع مخالف للبعض لسبب يقتضيه لها او موانع او شرط وطعون بها مختلفة الموضوع لكن عقولنا لا تقدر
 على التمييز بينها قبل التبيين من اشترط ففقدنا للتفصيل اليقين جميعا بالكتاب انما ان هذا جميع افرأه حيث
 الحكم وهو يعلم ان فيها اشياء مختلفة لكسب وموانع استثنى منها ثلاثة اشياء عن الاحكام وغيبه اياها ^{للمشبه}
 وبذلك لنا ان الحكمي في الموانع عديد قد رفع عن هذه الالة وفي الواقع بعض الافروا لالة فهو الا الصلوة ^{للمشبه}
 به وان كان خطأ وقد ابرأنا وتعدنا باوامرنا وكان من في الواقع محدودة الوجوه والبقا متوجبة التكليف في الزمة
 الحكم والقضي احله نسخ وكلفا بغيره وهذا قد يصير اين قد را ملة والاعني عدم الوجود من التكليف بالتوبة
 المأيت المقدس ثم لا انقضت مدية نسخ دامت بالتوجه المالكعة وامرنا بشي انه نظير في الله ابرأهم في
 الحكم في الحقيقة مختلف لنقص عن الاشياء كل واحد بفرصه ابرأنا البائع اذا باع ولم يقبض المبيع لزوم البيع
 حتى يؤدر المشتري جميع الثمن المثلثة ايام فان مضت المثلثة الايام وقد بقي من الثمن درهم والثمن ما
 الف درهم فابيع بالثمن روي عن حماد في ادرك ركعة من الوقت - فعد ادرك الوقت وفي وقت - صلوته المحض

موافقا لما عندنا من جهة الله تعالى باق على احواله لودع طوافه طواف النبي فاذا استبصر رجع حتى طوافنا
 فتكلم في احواله اللهم الا ان فيه كونه لا يبرح فارق بين الحج والصلوة والظاهر عدمه والله العلي العظيم
 الا ان لم اقف على ما يبرح فارق على الاخر جهة الاقب ركن سمعت وكونه وفي النفس من شيء او نقول العذر
 في الفرق انهم قالوا لا يسقط القضاة بالاداء الصبي ولا الصبي بالقطر بالعتي غير الايمان او الطعن الا
 بالذي يبرح من عندنا وما اذا اضرب ركن عندنا وان لم يبرح من عندنا لا يكفي في الصلوة لودع حصو الطعن
 بالصبي المحسوط للقضاة مع الاخلال بركن عندنا وذلك في الحج خاصة بخلاف الصلوة والصوم والفرق
 ظاهر ايضا ما يتوكل النفس فانه مؤكدا على استجابه بعبادة الحج خاصة بخلاف الصلوة والصوم بمنزلة عن العبادة
 كما في خبر سليمان بن خالد المتفق ولقد استر في ذلك ما استرنا اليه سابقا اولان الحج انا مودة في العمر فيسقط
 القضاة منه على الوجه الاول والاخر بخلاف الصلوة والصوم فانها مكرران فلو نزل فيها على الاقب طالع
 كحل المشقة وانه بالناس رؤوف رحيم واما احكام في الحج على ما في كتب الاصل فينبو
 على الصبي واجبة على كل ملك ما يجزيه الحج فاذا اسلم الكافر طرعه بعض عياله بسقوطه عنه غيره لعموم
 حديث الاسلام يجب ما قبله كما اشير اليه في الزكاة وتوقف قوته بسقوطه استغفار لسان الحديث
 ولما صاله بثبوت حتى الغيرة لانه كان واجبا عليه حاله كونه في عبادة كذا العهد اما ان يقوم دليل يثبت
 على سقوطه بالسلام وبالمجدة فاستدل قوته الكمال وان كان اسقوطه لا يكون قوته واذا استبصر في
 فالظاهر بثبوتها كزكاة لعموم الروايات الموجبة له ومخصوصا من شأنه الى ايمان ومنها صحيحة زرارة ومحمد بن
 مسلم وابو بصير عن ابي بصير عن قاتل قال امير المؤمنين ع عليه السلام من سجد بطونهم وفردهم لانهم لا يؤدوا لينا
 حقا الا وان سيعت من ذلك وابناهم في طرد الاجازة هذا المصنف لا كما كفى وهذا الرجل لو لم يستبصر
 يكون من المالكين لانهم لا يؤدوا اليهم حقهم وهو انفس فهو مطلوب بالغير واذا استبصر بقي الحال في ذمة فجب
 عليه اداء نصف انفسه حتى ياتي ما شئتم ومساكينهم وابناهم وسلم واما النصف الذي هو خاصة الامام ع وهو
 سهم الله وسهم رسوله وسهم ذرية عليهم السلام فان كان ع حاضر او جابها اليه ع او اهل ذكوره او نائبه
 وان كان غابا لهذا الزمان عجز الله في حق قائمهم وسهمهم في رتبة عشر احوال قوله الا لا غيرة والكيفية

من لغة آخر الوقت ظهوره وهو قول الحيدرة فعند ما يؤخذ من استمر ويوصى به الثاني سقوط
عن الشيعة وهو قول سلا بن عبد العزيز الذي لم يدرى ما هو من شيعة الدلائل ولا شيعة الاموال
وصلى لقرف وان كان في لغة دسيمي اموال الله انه الله من غير الدلائل ام الله الله من غير الدلائل
سئل له ويتبين بذلك فيواضبه والدليل يظهر انه ان استمر وكان من خواص الشيعة انه سقط عنه الله
منهم ومن واجبي النقة عليهم كما في غيره في غير الدلائل وفي بعض الاجازة في صفة فاطمة لا بد من ذلك
والعوالي وعمر قال عمر فاروق النخعي كلهم وكلوا اليك وحيث علمت فاطمة اما فاذك ففاطمة واجبه الله
ولو لم يكن من دول موالي وشيعته واما النخعي فم الله لن ولواين وحيث علمت فاطمة اما فاذك ففاطمة واجبه الله
والدلائل والناظرين باحث فاطمة عليها السلام ان كانوا من موالي وشيعته فليعلم بان وعلمهم ما عني
وان لم يكونوا من شيعة فليعلم الصدقات التي اوجبه الله في كتابه ففاطمة اما الصدقات للفقراء والساكنين
والعالمين عليها والولفة قلوبهم في الرقاب الملية قد عرف ذلك كفاية والحق في كل ذلك ما يحاسب
محرم في رضون به فاطمة اما ان الله قد رضى بذلك لنا ورسوله ففاطمة اما الله والناظرين
على المعاملة والمعاملة ومن علم ان الله قد رضى به ففاطمة اما الله ومن خالف الله فقد استوجب الله
العذاب المليم والعقاب الشديد في الدنيا والاخرة وهذا وغيره صريح في الدعوى وهو مذموم في الجحيم
المثالث القول بدقة نقله الشيخ في النهاية وفي هذا يؤخذ منه ويدفع في الواجب دفع النصف
الاضاف الثلاثة واما حصته في قديم كاتع او ترف وفي هذا يؤخذ منه ويدفع وهو مذموم في الجحيم
في النهاية الخامس كبقية حصته الاضاف الثلاثة واما حصته في خطه الى ان يوصى اليه وهو مذموم
الاصلاح وادب البراج وادب ادريس واسمته العلامة في شهر واخره في الخلف وفي هذا يؤخذ منه
منه السادس من قسم حصته الاضاف الثلاثة عليهم حصته في تقسيم الدرية الهاشمية وهو مذموم في الجحيم
ونقله عن جماعة من علماءنا وهو اختيار الحق في الشرائع والشيخ عبيد حاشيته وهو المشهور بين الذين كان
نقله الشهيد في الروضة وجماره شيخ سليم الحائري وفي هذا يؤخذ منه ان لم يكن من الدرية الهاشمية السابع
صرف النصف الى الاضاف الثلاثة وكما في الجبال حصته في اليه مع الاكابر والاضاف الى الاضاف الثلاثة

وفيه قد اتواخذ منه فان تقدر الالهة اليه وكان المستبصر من بني ناسم على منها اذ قلها الثامن ^{الصف} من صفة
 الاله الاضاف في سقط حصته ^{الظاهر} وهو انما رصا جالدارك وصاحب المخرج وفي هذا لا تؤخذ الحقبة منه
 التاسع من صفة النصف الاله الاضاف في سقط حصته الاله الزين من مواليه امر الصلح واسدود الله
 وهو مذهب ابن خزيمة وفيه هذا ينظر في حال مستبصر فان كان من مواليه العارفي سقط عنه داله اخذ منه
 العاشر ^{الظاهر} في قصص التوحيد في الدرب فانه للامام ^{الظاهر} وقد اضر حصته خاصة واما جميع ما فيه الخمس من غير الدرب
 فهو مشترك بينهم وفي الاله الاضاف وهو انما رصا جالدارك وصاحب المخرج وفي هذا ينظر
 في شان ما في ذمة مستبصر فان لم يكن من الدرب اخذ منه ولا يسقط على الله الواحد عشر عدم ابا
 شئ حتى من النسخ والاسكن والما جرد وهو مذهب ابن خزيمة وفيه لا يملك عند غير مبرر للذمة وهو
 ضعيف فان الاصل قبل نقض جمهورهم على توحيد الله في النسخ والاسكن والما جرد بغيرهم ادعوا للامام
 على توحيد النسخ والما جرد والملة ولانه انما صدر ما يملك امره وما ينطق عن الهوى فيؤخذ من مستبصر الثاني عشر
 في اخبار التوحيد في جواز الرقعة في الله الذي فيه الخمس قد اضر احب منه بالخمسة الخمس في ذمته وهو انما رصا
 باقر المجلسي وفيه قد اتواخذ من مستبصر الثالث عشر من صفة الاله الاضاف في عبيد التوحيد في حصته
 في الاله الاضاف في الدفن كما تقدم وصل الاله الاضاف في مع الدعوا باذن نائب الغيبة وهو الفقيه وهذا من
 الشهيد في الدرر وسعيه فيؤخذ من مستبصر الرابع عشر من صفة النصف الاله الاضاف في التلاوة وجوابه
 في حفظ نصيب الامام ^{الظاهر} في حال ظهوره ولو صرفه الى المخرج فيقيم نصيبه من الاله الاضاف في حال جاز او هو انما
 الشهيد في البيان وعليه فيؤخذ من مستبصر وادله الجميع ما فهم كل من الاخبار ومن توجه الى الاله الاضاف وقد تقدم
 في القول الثاني اختيارا وهو موافق للقول التاسع واما ما ذكره الحقوق المالية منها زكاة الفطر ^{الظاهر}
 فيها بعينه الكلال في التصدق في الزكاة لانه زكاة وهو مصرفها مصرفها ووليد وجوبها على الخلف اذ استبصر
 فلا فائدة في اعامة كلام واحد من ومنها الكفرات وكيفية اعانتها عليه اذا طعم غير امر الولد وان طعم
 امر الولد على النحو المتقدم سقطت عنه بعد استبصاره كما مر من كمال النذور بالصدق في حال
 ذلك فيسقط الدان في لف مقصفي نذره كان نذره ان شئت في اقامه نصيبه ان تصدق على امر الولد

اذ ان قيدا للخاص حقيقة والثاني الاكحال فتقوله سلم الله بغير رضا واحد بائنه من امر اخرته و
 وايضا المعطاة الواقعة منه يراد من المعطاة العقد او ما يع العقد والايضا عاين على صل
 ان الحكم عند الاستبصار في الامور اصل لطول ذكر ما لا موجب لذلك وانا الواجب اليه ان
 شئ منها وهو ان اكثر هذا الامور اذا ارتبطت لواحد من الدامية كانت بعد استبصاره يرجع حكمها
 الحكم اشرف من كونها فيها بالحق ولا يفرق الله بين ما يخصه من كماله وان الحكم بينهم بالانزل
 الله ولا تتبع احوالهم ولا يفرق الله بين ما يخصه من كماله وان الحكم بينهم بالانزل
 وان حكمت فالحكم بينهم بالقطر ان الله يحب الغشطين في الكمال عن الصالح فمن كان يدين بين
 قوم لزمته الحكم فقول مثل يجوز عندنا بيع ابي راما معنية وعندهم عند البيع بطرفاذا وقع
 هذا البيع بغير رسته وشر هذا الحكم في البيع المبيع المذكور قبل ان يقضى هذا اني رسته الى ان
 غير مثل هذا لانه بالنسبة الى من يبيع ابي راما بطرف كونه لشرائه لانه لم يخرج عن ملك ابي راما
 استبصار نظر في ذلك ابيع لشره وطافان كان البيعان مخالفيان للعقد ان صحة هذا البيع وان اوج
 فالظاهر اقراره عند الاستبصار على اتياءه لانه بيع ملك وقع من ماله ولم يخرج قبل ذلك بخروج صحيح وان كان
 مخالفيان الا انها تعقدان صحة البيع المذكور اني راما وان كان بخلاف مقتضى مذهبهما فالظاهر عند
 بيع استبصار فيهما على نحو صحيح عندنا او يرد المبيع على ماله منها ما ابلغ او لشره كالواقعة
 اني راما ولم يفسخ ابلغ او يرد المبيع على ماله عندنا منها فان رد المبيع فلا التمس الذي دفعه وان وصل
 اليه من ذلك الملك شئ فيخرجهما بملكه عند الاستبصار كما خبركم الاصفهان تركه صحة فلا كلام
 وان طلب فان كان صحة لشره او لا ولم يرجع بيع المبيع على استبصار كان لشره الاول
 اخذه من استبصار فان كان استبصار قبل استبصار رقيقة كما اعتقد اخ صحة البيع اني راما فليس
 التمس او مثل ان كان مينا او قيمة ان كان قيدا وليس له الرجوع على ابلغ لانه قد وقع بعقده على
 اذ ما لا يملك هو بيع يعقده خلافا ولا يملك اياك ابلغ لانه لا يعقده ما خلافا وان كان قبل استبصار
 للعقد ما اعتقد اذ الرجوع على ابلغ ما اذ لشره لانه قد وقع في يملك على مذهبه وما يعقده وان

وان كانا مومنين بجمع المبيع بعد استبصاره المالكه فان كان المشتري فلنا، ولما يرجع به عن المبيع ان
كان يعتقد الصحة كاذن وان لم يعتقد رجوع باء الى المالك المشتري عن المبيع لانه غايه سلطه على
عن التمسك على الغير والخالف للمبيع وذلك ان المالك حرمه، ببيع فتم ونحوه ما على معتقده
فالمبيع غارت وان كان ستمى لنا، هو ان ينعقد في الفرض فيا قبله كالوضع المبيع الاول قبل انقضاء
مدة ابي رفا ان كان قد استبرق قبل الاستبصار لا يعتقد صحة بيع ابي رفا للمطالبة بنا، لانه
سلطه على ما له فالتفاته في ذلك لا يعلم انه لا يملك المبيع ليكون قد قدمه على ما قدره الفاضل فيكون
بصرفه فيليك في مذهبه ومعتقده وان كان يعتقد صحة بيع ابي رفا فله في ذلك ما لم يفرق
الناس، والتفاته في الوضع انه ليس للمبيع المطالبة بشئ لانه سلطه على التمسك فلا يتعقبه ضمان وان لم يتفرق
بما لنا، باق فاشكال والظاهر ان له المطالبة لانه اعطاه اياه بتمامه هو مطالب بفرده تبعاً للاصل
ولما صدر هذا الحكم لبعض الرجوع في صورة التمسك وان كان المشتري الاول مؤمناً معتقداً لصحة بيع ابي رفا
فخالفاً لمعتقد الصحة فكما ان كان لا يعتقد فريزه حكم المبيع الاول الصورة الذي يجب القبول لوز
انه قد قصد بهما ثمن المبيع وان كان لا يعتقد الصحة ام لا يفرقه لانه كان قد وانما في السكن لقرينة ان
المفروض انه بخلاف مذهبه ومعتقده وهذا هو الذي ينبغي عليه الرجوع، سابقه لان احمده انه قصد للمبيع
على خلاف الاصل والظاهر وذلك حيث فرض خلاف للاعتقاد لا يصح الا قصد النقص الذي به غير لفظ
الذي بجواز وقوع الذي به جهة احمده والتمسك، وغير ذلك ولا يفرق ان احمده والتمسك، خلاف للاصل
في الذي به لان الاصل الصقي لا نقول اننا يكون ذلك خلاف الاصل اذا لم نفع مخالفه الاعتقاد والمذهب
وامع على ما بنا في الاصل عدم الصقي فف ان البيع من جهة بطر كقرنا لعدم اعتقده، وكان المذهب
على ما ذكره في البيع من جهة الموضع فاذا استبرق ذلك الخلف وقد استبرق قبل انقضاء ابي رفا هو يعتقد صحة
بيع ابي رفا ان كان خلاف مذهبه بطر كقرنا، بقا والمفروض ان ابي رفا لم يفسخ البيع الاول قبل انقضاء
المدة رجوع المالك عن المشتري الاول والناس واخذ الثمن من ابي رفا وليس الرجوع بنا، عن ابي رفا وان
لم يعتقد المستبرق صحة بيع ابي رفا رجوع باء على المبيع لانه غارت ان كان قد تصرف في التمسك قبل المطالبة

المشتري بالناء وان كان الناء موجودا فالمرجع يرجع وان فسخ البيع والى من قبل الفسخ المدة فان
 الفسخ قبل اتيان المشتري فهو مال ولا كلام وان كان بعده فان كان حصة الناء قبل الفسخ فكل من ذلك
 كان بعد الفسخ فهو للمشتري ولا كلام وان كان البايع هو المؤخر وكان المشتري الاول فالحال انه يعقد
 حتى يبيع اثنى خلافة من جهة فان لم يفسخ المؤخر حتى القصد على اثنى ورده استبرأ البيع على المشتري
 الى الف والى المشتري من البايع ورده استبرأ الناء على الف فان كان استبرأ يعقد حتى هذا البيع لم
 يرجع بالناء بل يضمنه الى الف لانه ناء ملكه وان كان لا يعقد وكان الناء موجودا فذلك والله راجع الى
 بادفع للمشتري الف للمشتري لان المؤخر غار وان كان الى الف لا يعقد في القاعدة التي قررنا يكون البيع
 من جهة باطلا لكنه صحيح جهة المؤخر في البايع في البيع ويكون ما سقطت عن تقدير القيمة وعلى البايع يكون
 المشتري الاول متصرفا في الف لا يعقد حتى يكون جميع ما رجع على احد الثمن من جميع الناء المتبدل كل سنة للملك
 في نفس الامر والذم على الجميع في نفس الامر من جهة الاموال التي لا ملك لها ويقبض على اشياء ما كان موجودا منها
 ومن ذلك لو كان استبرأ قبل استبرأه افذا بسقوطه الملك المتعلق بالقيمة التامة غير ان ثمة فان
 استغنى هذا لا يقع هنا وعلى من جهة تقع فاذا افذا بذلك بغير رضى المشتري بقي الملك على ملك المشتري
 فاذا استبرأ كان عليه ان يرد الملك الى المشتري ويكتب المشتري عليه الناء ان وصدا به شيء من ثمنه والجملة
 هذا الحكم المعمول المستأثر في العقود وما اشبهه ما ذكرنا يرجع حكمها الى الحكم الذي كانت عليه وان كان حكمها
 بينهم بالعقد ان الله يحل القسط وان كان الحكم في مثل ان الى الف قبل استبرأه لوزنه بذات بعد اذ
 على رجعية او عقد عاخرة وكانت العقود عليها في عقد رجعية مع عاخرة وان لم يضر او لم يعلم بذلك
 مع الدخول بها ادلاط الفلاح فاقبته ثم تزوج بامته او اخته او ابنته او زنت بعتة او خالته ثم تزوج بامته
 ولم يكن من جهة خيرا او لا على زوجة اللعان اشعر على الكذب بفسخه وان خفا واثم ذلك ففسخا في
 يخرج من عليه مائة او عشرين كوز ذلك فاذا استبرأ في غيره على ذلك الحكم في لفظة لا جاعنا ولا واما المستبرأ
 في كثير منها فان ولد له اولاد من احدى قبل الاستبرأ فليسوا بالاولاد عندنا بل هم كالمولود له
 فيقع بينه وبينهم كل يقع من النكاح والصبي ويرتب احكام النكاح والحرمية والموارسة والعصا وما اشبه

ذلك اذا استبرأ ونكح واقفا من المذكورات كانت اولاده كلهم اولاد دفع ولا يترتب عليهم شيء من النكاح
والحرمة والموارث والعقاصي وكانوا اجنبي من من اهلهم وان كان للزوج له ان تزوج ابنته من هذا المراء
التي تزوجها بذلك فتوجب عليه ثلثين فخرج من غير طلاق ويستبرأ من النكاح ويتزوج من شئ من الرجال
وايضاً استهوا الصحيح عندنا انه لا يجوز للمسلم النكاح من اليهود والنصارى والمجوس ابتداء بالعقد الدائم
فان عذر وقع باطلاً يجوز ذلك عندنا لغيره فان تزوج بهذا الرجل كرهت به من احد الفرق المذكورة ثم استبرأ
من غير نكاح ما لو اسلم الكافر فيكون كاستمراه هذا ام لا فيكون كابتداء الطاهر انه يقع عليه عقد
سنة من جهة لا موجباً له عندنا لان من منع منه فانما منع من الابتداء لا من الاستمرار كقولهم لا يباح
للمسلمي بالصحبة من الطلاق فانما نكح ان الطلاق لا يقع الا بلفظ مخصوص متعلق من ان ركن
فلا ينافي اذ انت طالق او هي طالق وانه لا بد فيه من العقد بان يوافق المطلق المثلث والبيسونة وانه
لا بد فيه من التعلق من سماع شهادتين عدلين في الواقع او عند المطلق في عتقه والالتحاق بالطلاق في
القبض الا ان يكون حاله قد استبان عليها او يكون الزوج غائبا عنها غيبة قطعية استبانت عن حاله كاشهر
او الثلثة الا شهر او اثنتي عشرة الا شهر او كانت غير مدخول بها فعم لو استظهرت بعد عدة حرمها
العشرة بترك الصلوة لوجوب الدعوى ثم طلقها في ايام الاستظهار ثم تجوز الدخول في عدةها العشرة فان طلق
عند صحيح وفاق للتقرير على ما حكم الوضع والاطلاق ثلثة لارادة الطلاق البائن بلفظ واحد كان يقول
انت طالق ثلثة وان اردنا الطلاق البائن بالتطليقات ثلثة فلهذا في كل مرة واحدة بعد كل طليقة
ليكون ثلثة طليقات بينها رجوع وانما لا بد من تعيين المطلقة عند ان الدخول في العقد ايها
كقبضها فلا يكفي عندنا الدخول في العقد ثم يعي من شئ من شئ من يدبر يقع الطلاق لغواؤه
للمتقبض من المرأة في الطلاق فلا يقع الطلاق برسمها خاصة مثل دابة وحيد غير مطلق اذا قال
راس فلانة طالق يقع لغواؤه وانما يكون الطلاق معتقاً على شرط كما اذا قال ان طالق زيد فان طالق
يدفع لغواؤه اذا طلق المرأة طلاقاً فليخرج غير قصد المثلث والبيسونة وان كان باللفظ الصريح
كما لا يوجب لفظ الطلاق الصريح ما ضمن الطلاق خاصة والباقي ان يات بغيره بها الطلاق مع التنية

وقال في صريح الطلاق ثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والهرج كان يقول فلان طالق او فلانة مفارقة
او فلانة مستحق ليقع الطلاق باحد من غيرنية وباتة اللفاظ كان يستلحق الطلاق اللامع مقارنته لنية
لها ويقع من ذلك ما ينويه وتسم ان فركنا يات على فمين ظاهرة كقوله خلية بئرته وبته وه بته وبالي
وجراح والكن يات اباطنة كقوله عند واستبر رحك وتضر وجعلك على غاربك وقوله مالك الكنى يات
الظاهرة اذ لم ينو بهائس وقع الطلاق الثلاث وان نوز واحدا او اثنتي فان كانت المرأة غير متحول
بها كان على ما نواه وان كان متحول بها وقع الثلاث على كل حال واما الكنى يات اباطنة فترد على كل حال
منها وهي قوله عند واستبر رحك ان لم ينو بهائس وقت تغطية رجعية وان نوز سب كان على ما نواه
ومالك يجزئ الكنى يات الظاهرة وما ياتي الكلي من صريح الطلاق وايضا كان الطلاق بغير عدلين
سواء كانا نفاستين او عمل او فاسق او بواحد منها او بغير شئ اذ لا يفيض فانهم يجوزونه وان كان حرا
عندهم لكن يقع او بلفظ واحد لا رادة الثلاث كان يقول انت طالق ثلاثا فخرج عليه للبعد المثلث
رجع قبل انقضائها العدة او طلاق بعد طلاق بدون رجعة او طلق امرأة من ربيع من غير نكاح وانما
يعينها بعد الطلاق او طلق خيرا منها وطلق اخر حتى هلك وتزوجها بعد المني لفتى استبر فاستهواها
روضة ويقع التزوج لانه صحيح عندهم وعنه عن ابن خزيمة انه سأل ابا الحسن عما عني المطلقة مع غير
السنة ايتزوجها الرجعي قال الزمواهم من ذلك ما الرنوا انفسهم وتزوجوا من غلب باس بذلك قال الحسن
وسمعت جعفر بن سماعة وسنن عن امرأة طلق عن غير سنة ايا ان تزوجها ثم نفقت
السبب تعلم ان عن ابن خزيمة ورايكم والمطلقات عن غير السنة فانهم ذوات الزوج فقال ابنا
رواية عن ابن خزيمة اوسع عن ابنا سقت وادنى عن ابن خزيمة قال روى عن ابنا الحسن
انه قال الزمواهم من ذلك ما الرنوا انفسهم وتزوجوا من غلب باس بذلك وعنه عن ابنا الحسن
ابن عبد الله عن قتادة عن ابن خزيمة ايا ان تزوجها ثم نفقت بالطلاق الزمة ذلك فاذا كان
صحيح عندهم دلل ان امرئ ان تزوجها ما الرنوا انفسهم حتى انه اجاز لنا التزوج بهذا المرأة ولا يمتنع بغير
زوج كان جائزا لهم بالطريق الاول واذا اجاز لنا ابتداءه جاز استمراره بالطريق الاول وهي صمدان هذا الرجل

اذا استبرج رجع ان في مدينة كان من والحمد لله ما ثبت في حكي وزجت الحكمه الماحي من هذا غير العلم رت
 واما في العلم رت فما الحق به منها واستيقظ له لادانته وما يستفيد من اعماله تفضل الله من الله وتغنيف عنهم
 المؤمنين وترغب للقيمين واحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين كل صلوة طاعة الموحدين
 كان الغرض من تسويد ما بقى مولانا العبد المسكين احمد بن زين الدين الكاشي عرضا لفته ان صر للدين وغيره للدين
 اسعده الله برضاه وبلغه ما يتمه من امر اخر اخرته ودينه بحرقه محمد واله الهداه ايمى رب العالمين رحم الله تعالى
 وجرب بائر جدير المانية سنة تسع وعشرين ومائتين والالف
 من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة

واذكركم اسلام حامدا

مصليا
 مسئلا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين اصابعه فيقول العبد المسكين احمد بن
 زين الدين الحمد لله انه قد ارسل الى الكرم المحتج فاضل الكلدان وصفوا الاخوان الملا محمد علي خان حرم الله
 من نواب الزمان وطوارق الكوشان بمب نرحال شت - ابنه والافاض القيد لوظفهم الملال وكثرة الاعمال
 وتفرق الاحوال ومضى عن هذا الى ليسى صالى لرد احواله ولكن لم يسور بالحقس والله الله ترجع الامور
 فاسم الله الاول يا سيد ومن عليه بعد الله واهل البيت مستدر القوان افضل الكعبة فانما نرا
 الكعبة كج صيد ما عين في العزرة واتباعها في الصلوة ويحرم اتباعها مع استدبار ما في الحلق وكبره في حال الحج
 وهذا المراءى اختصت بها الكعبة مع شتر الكعب مع القوان في بناء المراءى اقوال الكعبة انا جدد في الارض
 منية للناس واما امر مرجي الناس اذا تفرقوا فاعنه ابو الية ومحمد اخ لا حيد الانتم في الامم كجني فيه او ترجع
 الى طين الميردين التوبة في بول بسببهم عن ديامنول من عقوبات اللخرة تشبهها باليسر المور
 للاملاكة لما عترضوا حتى قال الله تعالى اذ جاعل في الارض خليفة قالوا اوكان منا لماعصى اتعبد فيها من نفي
 فيها ويسبقك الدهماء وهدد الاعراض منهم اسرار اهل البيت عليهم السلام ترد منهم في ولايتهم بن ابطا

